

## ملخص العدد الخامس من فصلية "سياسات"

تقول سياسات في مقدمة عددها الخامس واصفة السياق الذي يأتي هذا العدد الجديد للكشف عنه، " لم تلق مبادرة الرئيس أبو مازن لإطلاق الحوار الوطني أذاناً صاغية، والمبادرة التي كان يمكن لها أن تشكل تجزؤاً للأزمة لم تحظ بأكثر من موافقات إعلامية صرفة. وبدا واضحاً أن كم الفرص الضائعة يؤكد حقيقة واحدة أن الحال الفلسطيني لن يتحرك قيد أنملة رغم كل الدعوات والرغبات. على العكس تماماً تدهورت العلاقات الوطنية الداخلية مع حجم الاعتقالات غير المسبوقة التي شنتها أجهزة حماس ضد قيادات حركة فتح ومكاتبها والجمعيات الخيرية. هذه الاعتقالات طالات الصف الأول في الحركة وفي منظمة التحرير مثل الدكتور زكريا الأغا عضو اللجنتين التنفيذية والمركزية أعضاء اللجنة القيادية للحركة وأمناء السر بجانب مئات النشطاء والأنصار. ووصل الأمر حد إغلاق الإذاعات الأخرى مثل إذاعة صوت الشعب التابعة للجبهة الشعبية، كل ذلك في ردة فعل على تقجير على شاطئ غزة لم تثبت حتى الآن علاقة فتح أو غيرها فيه. وأمام تراشق الاتهام بين حماس وفتح، تظل حملة الاعتقالات نقمة غير مسبوقة ضد حقوق الإنسان والعمل السياسي الفلسطيني شهدت ذروتها بالهجوم على منطقة الشجاعية ومداهمة بيوت السكان وإصابة المئات تحت ذرائع مختلفة. كل هذا في الوقت الذي توصلت فيه حماس إلى هدنة مع إسرائيل تشهد المصادر الإسرائيلية بأنها الأكثر التزاماً. عموماً من صدور سياسات يصلح أن نصف الوضع الداخلي بأنه هادئاً على الجبهة الخارجية وساخنناً داخلياً، أين الحل؟"

للإجابة على هذا التساؤل تقدم سياسات مجموعة من الدراسات والمقالات والمحاور المختلفة التي تساهم في مجملها في تسليط الضوء على الحال الفلسطيني.

في زاوية دراسات يكتب الدكتور السويسري بنوا شالا الذي يعمل باحثاً في الجامعة الأوروبية دراسة مطولة بعنوان "المجتمع المدني والمانحون في فلسطين: دراسة نقدية" يراجع فيها مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالعمل الأهلي في فلسطين منطلقاً من فكرة مفاهيمية تقع في صلب عمل المجتمع المدني، وهي الاستقلال. بمعنى استقلال المجتمع المدني ومنظماته عن الحيز السياسي العام (الدولة ومؤسساتها) واستقلالها عن التأثيرات الخارجية التي قد تمارسها عليها الأحزاب السياسية التي ينتمي الكثير من الفاعلين في مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين لهذا ومن المانحين الذين تشكل أموالهم عصب استمرارية عمل هذه المؤسسات. يبدأ الدكتور شالا بالبحث عن تأصيل لمفهوم المجتمع المدني يركز على فكرة استقلالية الحيز المتاح له. تعريف يحافظ على أن المجتمع المدني هو مجال وسيط للرابطة التطوعية مستقلاً عن الدولة وعن كل من مجال الإنتاج (اقتصاد وتجارة) والإنجاب (الأسرة). ومع ذلك، هذا التعريف لا يشير إلى إمكانية التدخل من قبل المعونة الخارجية في تطور المجتمعات المدنية المحلية. ولذلك يقترح تعريف المجتمع المدني بوصفه فضاء (مستقل قدر الإمكان عن التدخل المباشر من الدولة، والأعمال التجارية الخاصة وعالم الأسرة) لمقاربات وأفعال جماعية

تطوعية تعمل كمصدر من مصادر الحكم الذاتي، بمعنى أنها قائمة على التسيير الذاتي. وينظر في الجزء الثاني إلى الجهات المانحة بالمجمل وخاصة تلك التي تقوم بدعم المجتمع المدني قبل أن ينتقل للنظر إلى الخصوصية الفلسطينية في محاولة لتقديم تصور حول علاقة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بالمانحين. ويناقش الكاتب خلال ذلك ظهور مفهوم المجتمع المدني في كتابات الانتلجنسيا الفلسطينية منذ مطالع تسعينات القرن الماضي وكيف تطور هذا المفهوم ليصل إلى ما هو عليه. ويبحث في التقابل بين المجتمع المدني والسلطة والصبغة اليسارية التي اكتسبها المجتمع المدني خلال السنوات الأولى من عمر السلطة وكيف اكتشفت فتح قيمة المجتمع المدني لاحقاً ومن ثم كيف بدأت المنظمات الخيرية ذات الصبغة الإسلامية في دخول الملعب بحثاً عن دور. وكما يقول الكاتب إن أحد أهم الأخطاء التي وقع فيها المجتمع المدني الفلسطيني هو انسلاخه عن القواعد الشعبية والعمل التطوعي.

وكما يقول الدكتور شالا فقد ساد الاعتقاد في فلسطين في بداية مرحلة سنوات أوسلو أن المجتمع المدني هو العلاج لكثير من الهفوات السياسية، فمثلاً هو الحل السحري لتعزيز حالة الديمقراطية ولكن هناك أدلة واضحة، والحديث للدكتور شالا على أنه، وكما كان متوقعا، أن المجتمع المدني لم يتمكن من تقديم العلاج. والدكتور شالا يقترح البحث عن سبل يكون فيها للمجتمع المدني الحقيقي كسب دور ايجابي و أكثر ابتكارا في السياسة الفلسطينية.

ويكتب الدكتور **على الجرباوي** من جامعة بيرزيت حول " تأثير التغير في البيئة الدولية على الصراع العربي - الإسرائيلي ". يبدأ الدكتور الجرباوي بطرح حزمة من الأسئلة حول طبيعة النظام الدولي الراهن من حيث طبيعة الفاعلين فيه وماهية إمكانيات تطوره في المستقبل وحدث تغيرات جذرية عليه تؤثر على هيكله ومبناه وطبيعة علاقة القوة بين اللاعبين فيه. والأهم من كل ذلك هو ما هو دور العرب في كل هذه التحولات التي قد تحدث للنظام الدولي وكيف سيؤثر أي تحول على قضاياهم؟ وهنا مربط الفرس بالنسبة للدكتور الجرباوي. ما هي تداعيات كل ما يجري حالياً على العرب وعلى الوضعية العربية، وخصوصاً على مصير القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي؟ هل سيكون بمقدور الانخراط إيجابياً وبفاعلية في عملية ترسيم النظام الجديد والاستفادة منه في تحقيق ما يقال أنه مصالح عربية قومية؟

يراجع الدكتور الجرباوي مفهوم النظام الدولي والرؤية الفكرية التي سادت الكتابات الامريكية لطبيعة دور أمريكا في هذا النظام بوصفها القوة المهيمنة عليه قبل أن ينتقل لمناقشة تأثير البيئة الدولية على الصراع العربي الإسرائيلي، وموقف العرب المسلم بمثل هذا الدور الذي يستم بغياب العدل عن رؤيته.

كما يقترح الدكتور الجرباوي يملك العرب الكثير من مصادر القوة. ولكن لكي يتمكنوا من تحويل هذه المصادر إلى قوة فعلية، عليهم العمل على تحقيق أربعة متطلبات مُستحقة:

أولاً، لن يتمكن العرب من الذوذ عن مصالحهم القومية إلا إذا تصرفوا كعرب، وليس كشعوب لدول قطرية متصارعة مع بعضها البعض. والعصر القادم هو عصر التكتلات الكبيرة التي بدونها لن تستطيع الأمم أو الدول، مهما عظمت قدراتها، أن تحمي أنفسها أو مصالحها. عليهم إن أرادوا المحافظة على الذات وحماية مصالحهم القومية التوجه نحو التوحد عوضاً عن الانقسام.

ثانياً، لا يمكن أن يتحقق مثل هذا الاتحاد العربي والنظم السياسية العربية على حالها، تفتقر إلى الديمقراطية وتخشى من شعوبها على وجودها. لذلك فإن شرط التقدم على طريق الوحدة العربية مرهون بتحقيق التحوّل الديمقراطي في العالم العربي. على الدولة العربية أن تكون معبرة عن إرادة مواطنيها.

ثالثاً، على العرب تنشيط أنفسهم على الصعيد الدولي وتنويع حراكهم الدبلوماسي لإقامة علاقات مع مختلف القوى المؤثرة دولياً. فالعلاقات العربية يجب أن تتوطد مع روسيا والصين والهند والاتحاد السوفياتي واليابان، إضافة إلى دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا. وتوطيد هذه العلاقات يجب أن يُصبح ملموساً من خلال توسيع شبكة العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية بين العرب وهذه القوى، وذلك لكسر الاحتكار الأمريكي للمنطقة

رابعاً، على العرب تجنّب استمرار استجداء تسوية سياسية من إسرائيل. لكي يحقق العرب تحولاً في البيئة الدولية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، عليهم تغيير طريقة تعاملهم مع إسرائيل. فالقوى الصاعدة حالياً في الساحة الدولية، أو حتى الولايات المتحدة، لن تكون "ملكياً أكثر من الملك" وتتخذ مواقف أكثر حزمًا مع إسرائيل من تلك التي يتخذها العرب أنفسهم.

تكتب الدكتور الإيطالية نتالي توتشي من مؤسسة الدراسات الخارجية في روما ومركز الدراسات السياسية الأوروبية في بروكسل حول الأبحاث القائل بوجود إرسال قوة دولية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكما يقترح عنوان دراسة الدكتورة توتشي فثمة تحذير من كون مثل هذه الفكرة تقع ضمن نطاق "الحول العلاجية السريعة". بداية وكما تقول الدكتورة توتشي يدور حديث كثير عن إرسال قوة دولية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة منذ الحرب بين إسرائيل و حزب الله في صيف عام 2006 حيث تم إطلاق هذه الفكرة من جهات مختلفة خاصة من قبل أوروبا والفلسطينيين، و باتت تلقى أذاناً في إسرائيل تكلمت بحذر لصالح الفكرة. وتبحث الدكتورة توتشي في الفوائد المحتملة من وراء وجود قوة دولية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال التعمق في ادبيات الفكر السياسي حول القضية وفي تجارب مماثلة مثل تجربة اليونيفيل في لبنان وغيرها.

وتحذر الكتور توتشي من مجموعة من الأشياء التي يجب مراعاتها عند نشر قوة دولية في المناطق الفلسطينية:

ألا يتم نشر مثل هذه القوة من دون استراتيجية.

يجب على هذه القوة ان لا تكون متحيزة لطرف ضد آخر، بمعنى وكما تحذر الدكتور توتشي ان يتم استخدامها فقد لتجريد الفصائل الفلسطينية من سلاحها وترك يد إسرائيل في المنطقة تضرب وقتما تشاء.

من الصعب نشر قوة دولية في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي ما لم تكن بثة لإنفاذ السلام بمعنى أن يقع ضمن ولايتها مجابهة الطرف المعتدي لكي تصبح قادرة على حماية السكان المدنيين من بطش قوة الاحتلال.

قوة دولية، مثل المساعدة التقنية أو الاقتصادية، يمكن أن تكون حقاً وسيلة فعالة لتعزيز وتقوية الحوافز لتحقيق إدارة سليمة للصراع والتسوية والوصول إلى حل، كما يمكن لها أن تساعد في تحقيق الاستقرار في منطقة الصراع، والحث على وضع حد للعنف، وبالتالي فتح الطريق أمام مصالحة حقيقية بين أطراف النزاع. وقوة دولية إذا ما كانت فعالة فستكون أكثر من مجرد أداة من أدوات الدبلوماسية، بل يجب أن تكون أداة لتغيير هيكل الحوافز التي تغذي الصراعات العنيفة كما توصي الدكتور توتشي. ولكي تكون بمثابة صك من هذا القبيل يجب أن يتم صوغها وفق إستراتيجية محكمة تقوم على إجراء تقييم دقيق للحوافز والدوافع المحركة لصراع الأطراف. بدون مثل هذه لاستراتيجيه فإن قوة دولية، مثل المساعدة الاقتصادية، يديم القوى المحركة للصراع بدلاً من عكس مساراتهم. وإذا ما تم نشر هذه القوة ضمن نسق معين من القوة قد ينتهي بها الأمر لفعل القليل، وبدلاً من التخفيف من اشد مظاهر الصراع العنيف، قد يقوم بدوره بإطالة مدة الصراع العسير كالصراع الاسرائيلي الفلسطيني.

استكمالاً لبحث سياسات في فكرة القوة الدولية في الأراضي الفلسطينية كمدخل للخروج من الأزمة يكتب رئيس التحرير الدكتور **عاطف أبو سيف** مقالاً في زاوية المقالات بعنوان "القوة الدولية: كيف يمكن الاستفادة من الفكرة" التي باتت واحدة من الأفكار التي تجد لها مكاناً على طاولة الحديث في سياق البحث عن حل للصراع في المنطقة، غير أن الاختلاف بالطبع بين جميع الأطراف يكمن ليس في وجود هذه القوات من عدمها بل في مهامها وفي قوة التفويض المعطى إليها وطبيعته. كان الرئيس الراحل ياسر عرفات أول من قال بوضوح بأن الشعب الفلسطيني بحاجة لحماية دولية لحمايته من بطش القوة العسكرية الإسرائيلية.

الكثير من الأطراف الدولية الفاعلة والمؤثرة باتت على قناعة متنامية بأن مثل هذا الوجود قد يكون مدخلاً علاجياً مهماً في حل الصراع المستعصي في الشرق الأوسط حتى إسرائيل صارت تنظر بقليل من التفحص لمثل هذا الوجود محاولة تحويله وتطويعه لخدمة مصالحها الجيوستراتيجية توافقاً مع الواقع والمزاج الدولي الذي صار أكثر قبولاً للفكرة. ما الذي تغير في السياق الدولي وفي الفهم الإسرائيلي. يحلل الدكتور أبو سيف المواقف المختلفة للقوي الفاعلة من الفكرة. ويحذر من نية بعض القوى الدولية تقزيم دور القوات الدولية إلى كونها شرطة دولية لفرض الأمن في المدن الفلسطينية خاصة ربما قطاع غزة.

الأوروبيون تحدثوا ويتحدثون عن توسيع تجربة المراقبين على معبر رفح وقالوا يمكن شملها لتضم جميع المعابر الحدودية بين الفلسطينيين و إسرائيل وبينهم وبين العالم الخارج، معبر الكرامة مع الأردن معبر كارني والطريق الآمن في حال تم إعادة تدشينه، وبالطبع مطار غزة ومينائها البحري. هم يرون في تجربة المراقبين رغم بعض العثرات نجاحاً كبيراً ويستدلون على ذلك بسلاسة العمل خلال الأوقات الطبيعية وحتى بعد الأزمة. للأمر كما يقول الدكتور أبو سيف علاقة أوسع بالسياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي وطبيعة دور أوروبا في العالم.

بالنسبة لإسرائيل فهي تسعى لتطويع الفكرة لصالح خدمة المصالح الإسرائيلية مثل أن تجعلها شرطة حراسة على حدودها تمنع إطلاق الصواريخ على الحزام الاستيطاني حول قطاع غزة. بكلمة أخرى تصبح هذه القوات الدولية تعمل بطريقة غير مباشرة تحت إمرة الجيش الإسرائيلي. ثم يأتي الدكتور أبو سيف للسؤال الأهم في كل هذا "ماذا نريد نحن كفلسطينيين؟" علينا التفكير في كيفية الاستفادة من المزاج السياسي العام حول إمكانيات الفكرة. يقترح التفكير في استكشاف إيجابيات الفكرة ومحاولة تحييد السلبي فيها، كي لا نجد أنفسنا منساقين وراء ما لا نعرف أو نرفض ونسب ما لا ندرك. لأنه قد يترتب علينا الإجابة على أسئلة لم نعد إجابات مسبقة لها من باب ما هي طبيعة هذه القوة ومما تتشكل؟ من قوات الناتو؟ من قوات أمريكية في أغلبها؟ قوات عربية كما قد نرغب؟ أو أوروبية؟ أم ماذا. ما هو نوع التفويض المعطى لها؟ ومتى ينتهي؟ ومن هي مرجعية هذه القوات؟

وفي ملف المقالات يكتب أحمد عبد الرحمن عضو المجلس الثوري لحركة فتح والناطق الرسمي باسمها حول الوضع الراهن ورؤية الحركة لمجمل التطورات الحاصلة في الساحة الفلسطينية، مقدماً عرضاً وشرحاً تاريخياً موجزاً لعلاقة حركة فتح بالأنظمة العربية وكيف حاولت هذه الأنظمة دائماً السيطرة على منظمة التحرير عبر دعم هذا الفصيل أو ذاك التنظيم. وكانت رؤية فتح كما يقول عبد الرحمن قائمة على ضرورة ان يكون القرار الفلسطيني المستقل والحفاظ على علاقات وثيقة مع الدول العربية حفاظاً على بعد القضية. من هذا المدخل يلج عبد الرحمن لمناقشة الوضع الفلسطيني الداخلي وعلاقة حركتي فتح وحماس حيث يرى بأن انقلاب حماس وتصرفاتها أعادت القضية الفلسطينية إلى المربع الأول ورهنتها للقوى الإقليمية. من جانب آخر فإن ما تقوم به حماس من ممارسات على أرض الواقع لا يعكس فهماً سياسياً وطنياً يحافظ على المصلحة العليا. فمن الانقلاب إلى ما يسميه عبد الرحمن الهدنة المجانية والاعتقالات السياسية وهدم البيوت. إن المطلوب من حماس كما يقترح عنوان مقالة احمد عبد الرحمن هو ان تعود إلى السرب لا أن تغرد خارجه.

ويكتب الكاتب أكرم مسلم مدير تحرير سياسات مقالة بعنوان عن "حماس" وغزة: البلاغة السياسية، عندما تُحمّل أكثر مما تُحمّل،، محاولاً استكشاف كنه العقل المؤسس لخطاب حركة حماس العقائدي والسياسي. ما يقترحه اكرم مسلم أن ثمة ما يمكن ان تفضحه تصريحات قادة حماس وتكشف عنه ممارساتها في غزة. تكشف خيارات حماس السياسية الخارجية والعنفية الداخلية بعد الانقلاب، عدة أمور، وتغري بمجموعة من الاستخلاصات يجملها الكاتب بالتالي

تضبط "حماس" ساعاتها وفق توقيتها الفصائلي . طغيان "التحليل" الديني جاهز، أو حتى يفرض المنطق الشخصي على الناس، مثل "تحليل" اشتراك "القسام" في الاعتقالات.

هناك اصرار لدى تيار في "حماس" على زجّ أشياء مقدسة كالوضوء، وتوصيفات نورانية من نوع "أولياء الله"، في دوامة الجريمة السياسية. لا توجد أي ملامح شراكات سياسية في ممارسات حماس. قصف الأحياء السكنية وتوسيع مساحة العنف. ظهور لغة جديدة بمضامين جديدة من باب وصم الآخر الوطني بمفردات من نوع القردة والخنازير ليس ذريعة معنوية للاقصاء أو تبريراً لتفرد أو هيمنة، أو رفعاً للحصانة السياسية أو الاعتبارية، إنما تجريد من الإنسانية.

ويكتب الدكتور سمير عوض رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة بيرزيت مقالاً بعنوان "تقرير الحال الفلسطيني يناقش فيه التطورات الداخلية الفصائلية بعد دعوة الرئيس محمود عباس للحوار وموقف حماس من هذه الدعوة التي بالمجمل كما يقترح الدكتور عوض فغنه موقف مشروط. ومن ثم ينتقل الكاتب لمناقشة زيارة الرئيس عباس إلى دمشق ومفاوضاته مع الفصائل الفلسطينية، ثم يناقش الكاتب التهدة التي عقدتها حماس مع إسرائيل عبر الوساطة المصرية.

وتخص سياسات الانتخابات الأمريكية التي ستجري في شهر تشرين الثاني نوفمبر القادم بمقالة بقلم الباحثة أماني القرم بعنوان "الانتخابات الرئاسية الأمريكية بين صقورية مكين ونزعة أوباما للتغيير". وبعد استعراض أهمية الانتخابات الحالية ضمن سياقها الأمريكي المحلي وضمن التطورات الدولية ودور أمريكا في العالم تستعرض الباحثة الكيفية التي يتم بها إجراء الانتخابات الرئاسية في أمريكا بجانب مناقشتها للقضايا التي تحتل موقعاً بارزاً في انتخابات 2008، تتمثل وفق الباحثة بالسياسة الخارجية والأمن القومي والاقتصاد خاصة في ظل تورط الولايات المتحدة في حربي العراق وأفغانستان، بالإضافة إلى انحدار الوضع الاقتصادي وانخفاض سعر الدولار وازدياد معدل البطالة وتراجع مؤشرات الأسواق المالية وأزمة الطاقة الحالية المتمثلة في ارتفاع أسعار النفط .

وتنتقل الكاتبة بعد ذلك لمناقشة سياسة كل مرشح ودعايته الانتخابية. ترى أن أوباما يركز في إستراتيجيته للفوز على التغيير وهذا ما طرحه في شعاره **Change We Can Believe IN** حيث يطرح رؤية مختلفة شكلاً وموضوعاً للسياسة الأمريكية وصورة مغايرة لما كانت عليه خلال الثماني سنوات السابقة من حكم الجمهوريين والمحافظين الجدد. فهو يعارض الحرب على العراق منذ البداية معتبراً إياها حرب متهورة **Rash war** وكان يعتقد بضرورة الانتهاء من أفغانستان أولاً. ويعتبر هذا الموقف شجاعاً في وقت كان معظم الساسة الأمريكيين بما فيهم الديمقراطيين أنفسهم جنبوا عن معارضة الرئاسة الأمريكية في ذلك الوقت، حيث استغل البيت الأبيض الحالة التي خلفتها 11 سبتمبر في تمرير سياساتهم على الكونجرس والرأي العام الأمريكي . ويواجه أوباما مجموعة من التحديات ليست بالبسيطة في مواجهة خصمه ماكين وربما أهمها توحيد الديمقراطيين حوله بعد المعركة الشرسة التي خاضها للحصول على ترشيح حزبه مع هيلاري كلينتون، خبرته القليلة في السياسة الخارجية وسجله التشريعي القصير، وهو

يركز على قضايا الداخل الأمريكي يواجه خصماً عنيداً ومخضراً ذو بطولات العسكرية والسياسية وسجل تشريعي حافل.

في حين يظهر ماكين في صورة تقليدية للبطل الأمريكي العسكري والسياسي المحنك الذي ضحى بسنين من عمره في خدمة أمريكا، فقد حارب في فيتنام ووقع في قبضة الأعداء وأسر لمدة خمس سنوات نال منها صنوفاً من ألوان التعذيب. إضافة إلى أنه ينتمي إلى عائلة محاربة وعريقة فهو ابن لأدميرال بحري كبير وحفيد أدميرال. ولاشك أن هذه الصورة القومية الأمريكية المبهرة تثير المشاعر الوطنية في الولايات المتحدة وتحظى باحترام الشعب الأمريكي وتظهر ماكين على أنه المرشح الأقوى والأقدر في معالجة مشكلات كالإرهاب وتداعيات الوضع في العراق. أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية لكليهما تجاه الشرق الأوسط ربما لن يجعل أي من المرشحين السياسة الأمريكية تتراجع عن أهدافها الإستراتيجية التقليدية ولكن سيجد كلاهما أنفسهما أمام ضرورة في تغيير التكتيك.

مجموعة الموضوعات الفلسطينية الداخلية والتهدة التي توصلت إليها حماس وإسرائيل بوساطة مصرية تشكل المحور الأساسي الذي تدور حوله ندوة سياسات لهذا العدد والذي تستضيف الفصائل التي دخلت التهدة وعلى رأسها حركة حماس. يجلس حول طاولة سياسات الدكتور احمد يوسف عن حركة حماس والشيخ نافذ عزام عن الجهاد الإسلامي وكايد الغول عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وصالح ناصر عن الجبهة الديمقراطية في حوار يديره رئيس تحرير سياسات الدكتور عاطف أبو سيف.

في ملف السياسات العامة تقدم سياسات دراستين واحدة حول المياه والثانية حول القضاء. يكتب الصحفي والكاتب **جعفر صدقة** حول أزمة المياه في الأراضي الفلسطينية، وكما يقترح العنوان الفرعي للدراسة "شح الموارد وإشكاليات الأداء" فثمة أزمة حقيقة تواجه الفلسطينيين في قضية المياه تتعلق بشح الموارد وفي طريقة إدارتهم لهذه الموارد القليلة التي تركتها لهم إسرائيل. تستعرض الدراسة مصادر المياه في فلسطين من الأحواض الجوفية إلى نهر الأردن إلى العيون والينابيع. يذكر الكاتب أنه في فلسطين يوجد 7 أحواض جوفية للمياه فيما يوجد في الضفة الغربية وحدها 300 نبع تصرف حوالي 51 مليون متر مكعب من المياه سنوياً. رغم ذلك فإن إسرائيل لا تسمح للفلسطينيين إلا باستهلاك 319 مليون متر مكعب سنوياً للاستخدام المنزلي والزراعي. فإسرائيل تستولي على حوالي 830 مليون متر مكعب من مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية، منها 524 مليون متر مكعب من الأحواض المائية، و786 مليون من تدفق الينابيع، إضافة إلى كامل حصة الفلسطينيين من مياه نهر الأردن (220 مليون متر مكعب). والكاتب يستعرض بعد ذلك موقف اتفاقية أوسلو من العلاقة المائية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. أعطت اتفاقيات أوسلو السلطة الفلسطينية الحق في استخراج 80 مليون متر مكعب إضافية من

الحوض الشرقي لسد العجز في مياه الشرب، لكن هذا الحق لم ينفذ حتى الآن لرفض إسرائيل السماح للسلطة بحفر الآبار اللازمة لاستخراج هذه الكمية.

يقدم الكاتب توصيات على ثلاثة مستويات على مستوى المصادر، على مستوى زيادة المياه المتاحة، على مستوى التوزيع والتسعير

أن لا أمل في قيام دولة مستقلة قابلة للحياة دون تمتعها بالسيطرة على مصادرها المائية، لهذا فان السلطة الفلسطينية ترفض بعناد البحث عن حلول أخرى لحل أزمة المياه قبل حسم هذا الملف باعتبارها احد قضايا الحل الدائم، وبعدها ربما لن يكون هناك حاجة للبحث عن بدائل.

يقدر العجز المائي في الأراضي الفلسطينية حاليا بحوالي 80 مليون متر مكعب سنويا، وهي نفس الكمية التي نصت الاتفاقيات الانتقالية بين منظمة التحرير وحكومة إسرائيل على سدها بالسماح للسلطة باستخراجها من الحوض الشرقي، ويعتبر تفعيل هذا النص وتنفيذه حجر الزاوية في حل أزمة المياه لعدة سنوات قادمة.

تطوير شبكات المياه المتهاكلة ومراقبة مشاريع الشبكات الجديدة بما يضمن جودة تنفيذها والحد قدر الإمكان من التعديلات على هذه الشبكات، الأمر الذي يقلل من نسبة الفاقد من المياه.

زيادة آبار جمع مياه الأمطار، خصوصا في المناطق الأكثر تأثرا بالأزمة المائية، وتطوير الينابيع لزيادة تدفقها ورفع كفاءة استخدامها وبناء البرك وبناء قنوات إسمنتية بدلا من القنوات الترابية.

من الواضح إن غياب العدالة في توزيع المياه المتاحة، وكذلك في الأسعار، يعود أساسا إلى عدم تمكن سلطة المياه من القيام بمهامها كما ينبغي، وضعف تأثيرها في قرار الهيئات المسؤولة عن خدمات توزيع المياه وخصوصا الهيئات المحلية، وكذلك لغياب قدرتها على تنفيذ قراراتها بشأن إنهاء المخالفات والتعديلات سواء بحفر آبار دون ترخيص أو بالتعديلات على شبكات المياه، خصوصا في ظل ضعف القدرات الأمنية للسلطة الفلسطينية. ينبغي الإسراع في انجاز نظام التعريفية الموحد والمصادقة عليه من قبل مجلس الوزراء، والبدء بتطبيقه في اقرب وقت.

ويقدم الباحث القانوني والمحامي صلاح عبد العاطي "مقاربة لواقع القضاء في أراضي السلطة الوطنية" يهدف من خلالها إلى رصد أهم التطورات المتعلقة بالسلطة القضائية، وواقع القضاء في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام 2007، وأثر مجمل التطورات الحاصلة على حق المواطنين بالتقاضي. وهي تفعل ذلك عبر النظر في الحق في التقاضي في فلسطين والانتقال لمناقشة الإطار القانوني المنظم لعمل القضاء في الأراضي الفلسطينية ووضع المحاكم النظامية والإمكانات البشرية والمالية المتاحة للنظام القضائي. بعد ذلك تنتقل الدراسة لمتابعة مواضيع تتعلق بالفصل في القضايا والتطورات في مجال أداء القضاء النظامي والتطورات المتعلقة بتنظيم وعمل النيابة العامة قبل أن تنظر في التحديات التي واجهت السلطة القضائية، وتختتم بمجموعة من التوصيات.

في ختام دراسته التشخيصية التحليلية لحال القضاء الفلسطيني يقدم الباحث عبد العاطي مجموعة من التوصيات للجهات التشريعية والتنفيذية لتطوير فعالية القضاء وتحسين خدماته للجمهور ولحمايته. وتشمل الإنهاء الفوري لحالة الانقسام القائمة في السلطة القضائية بشقيها القضاء والنيابة العامة، وإعادة الوحدة واللحمة لهذه السلطة كسلطة ثالثة وتمكينها من القيام بواجباتها بموجب القانون الأساسي والقوانين القضائية الأخرى في جميع مناطق السلطة الوطنية كوحدة جغرافية واحدة. ثانياً: وقف جميع أشكال التدخل في عمل السلطة القضائية وحماية القضاء وتوفير الدعم المادي والمعنوي لتحقيق أمن المحاكم ومراكز النيابة العامة والعاملين فيها.

تحديد دور السلطة القضائية في النزاعات ذات الطابع الحزبي، وإعطائها كافة التسهيلات للقيام بدورها سواء في التحقيق في الجرائم المرتكبة أثناء الاقتتال الداخلي من قتل وإيذاء واعتداء على الممتلكات العامة والخاصة أو تقديم المخالفين للعدالة، وإعطاء القضاء دوره في النظر في كافة الجرائم المرتكبة وإيقاع العقوبات المنصوص عليه قانوناً على من تثبت إدانته في محاكمة عادلة، وعدم نزع صلاحية القضاء المدني لصالح أي جهة أخرى.

تفعيل عمل المجلس التشريعي، وقيام المجلس. تدريب القضاة في جوانب إدارة الدعوى لضمان فاعلية عمل القاضي وإنجازه للقضايا دون تأخير. رفع نسبة موازنة السلطة القضائية في الموازنة العامة، ورفع المخصصات المالية لنفقات المحاكم، وإيلاء اهتمام أكبر وخصوصية لمعاملات القضاة في شؤونهم الوظيفية المالية والإدارية والحد من التباطؤ والتأخير فيها حفاظاً على هيبة القاضي واستقلاله. قيام النيابة العامة والسلطة التنفيذية والقضاء بتفعيل الرقابة على جهات القبض والتحقيق لضمان تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة للمتهمين أمامها. الإسراع بتأهيل قضاة دستوريين وتشكيل محكمة دستورية عليا وفقاً للقانون.

في ملف شؤون دولية يكتب الباحث المصري بشير عبد الفتاح دراسة مطولة بعنوان "تركيا تعيد اكتشاف دورها الإقليمي". يبدأ بشير دراسته بالقول إنه يمكن فهم السياسة التركية، بشقيها الداخلي والخارجي، في ضوء سمة التنوع أو الازدواجية التي تتسم بها الحالة التركية. ظلت تركيا لعقود تستمد ركائز حضورها الدولي ودورها الإقليمي من علاقاتها الإستراتيجية الوثيقة مع القوى الدولية الفاعلة كالولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي عبر عضوية الناتو والسعي للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، إضافة إلى القدرات الذاتية المتمثلة في قواتها العسكرية ومواردها المائية الوفيرة، إلى جانب المراهنة على انتهاز الفرص عند حدوث تطورات إستراتيجية إقليمية أو دولية مؤثرة كندشين علاقات ثم تحالفات إستراتيجية مع إسرائيل تزلفاً للغرب، والاستفادة من الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 في تعظيم دور تركيا الإقليمي ومكانتها في الإستراتيجية الأمريكية بالمنطقة على حساب الدور الإيراني. تطورات ثلاث مهمة حدثت مؤخراً كان من شأنها أن تحت الأترك على إعادة النظر في تلك الإستراتيجية. أولاًها، وصول حكومة حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا عام 2002. وثانيها، الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وما تمخض عنه من تصعيد للتوتر في

العلاقات التركية الأمريكية. وثالثها، المراوغة الأوروبية في قبول عضوية تركيا بالإتحاد الأوروبي. وهي محاور يدرسها الباحث بتمعن وتحليل مستعرضاً في التحول الأول الدفاء الذي تسلل إلى علاقة تركيا بعد حكمها من قبل الإسلاميين بجيرانها العرب والذي انعكس في حجم الزيارات والتبادل التجاري والتقارب السياسي. وفي إطار الحديث حول الصراع مع أمريكا بعد احتلال العراق يسجل الباحث تصاعدت حدة التوتر في العلاقات بين أنقرة وواشنطن على خلفية إرتباك المصالح التركية في العراق إثر الاحتلال الأمريكي للعراق والتحالف الأمريكي الكردي الذي تنظر إليه تركيا بكثير من الريبة وتنامي مخاوف أنقرة من نجاح أكراد العراق في تأسيس دولة كردستان على الحدود التركية العراقية بدعم أمريكي. إضافة إلى كل ذلك التعثر الواضح في عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي. الإجابة على كل ذلك كانت بالنظر إلى العمق الإسلامي والعلاقة مع العرب وتطوير أدوات جديدة للسياسة الخارجية التركية تمثلت في المشاركة في القوات الدولية في أماكن مختلفة، والدخول في عمليات الوساطة بين إسرائيل والعرب خاصة تركيا، والانشغال بالملف الفلسطيني مستغلة بذلك علاقتها الوطيدة مع إسرائيل والصورة الإيجابية التي بدا العرب بأخذها عن تركيا بعد فوز العدالة والتنمية. وكما يتقترح الكاتب فإن دور تركيا الإقليمي كبير بحجم موقعها وعلاقتها المتشابكة مع كل الأطراف الإقليمية والدولي، وهو دور تعيد تركيا استكشافه بعد عثرات علاقتها مع الغرب الأمريكي والأوروبي.

في زاوية عرض الكتب تقدم سياسات مراجعة شافية وافية لكتاب الدكتورة **أنالي مور المعنون " الدعم المالي للفلسطينيين بعد أوسلو: الذنب السياسي والأموال الضائعة"** والصادر عن دار راولج الشهيرة في إبريل 2008. بشكل عام هذا كتاب هام لكل من يريد أن يراجع فترة السنوات العشرة الأولى من عمر السلطة والطريقة التي تعاطي فيها المجتمع الدولي مالياً مع هذه السلطة. ورغم أن الكتاب لا يقدم حلولاً أو توصيات تصلح لتجاوز الانتقادات التي قدمها لكل الأطراف من المانحين إلى السلطة إلى إسرائيل، إلا أنه يقدم رؤية واضحة عن التسييس العالي وراء دفع المال وكيف أن القصد كان من وراء الدعم المالي الحفاظ على عملية السلام حية.

ومثل كل عدد تقدم سياسات مجموعة من الكتب التي صدرت حديثاً. تضم مكتبة هذا العدد كتاب إسرائيل وعائلة الأمم. الدولة الوطنية اليهودية وحقوق الإنسان للمؤلفين الإسكندر يعقوبيسون وأمنون روبنشتين، وكتاب السياسة الدولية لعملية الديمقراطية: منطلقات مقارنة لنونو سيفريانو نيكسيريا، وكتاب الحكومات الفلسطينية: 1994-2006 الصادر عن المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وكتاب أنتوني سيلدون " بريطانيا بلير، 1997-2007 "

